الثورة

الثلاثاء 15 رجب 1433هـ 5 يونيو 2012م العدد (17367)

المحاكمة

أحمد عبدالله الشاوش

●،، كما هي عادة الرؤساء والزعماء والملوك والأمراء الذين قذفت بهم الأقدار إلى كراسي «الحكم» فأدمنوها حتى صار غالبيتهم في المنطقة العربية أسيرا ومكبلاً بشهوة «كرسي السلطة» وزاد ذلك اعتقاداً أن الشعوب صارت عبيداً لهم، والثروات أملاكاً لهم والبحار أماكن صيدهم، والتعذيب هواياتهم، والجزر منتجعاتهم والحروب تجارتهم الرابحة، والفقر والبطالة وسوء الإدارة وبقاء الاقتصاد هشاً سياستهم والتفسخ الأخلاقي والتلاعب بالدساتير والقوانين والقبضة الحديدية ونشر الفرقة والبُعد عن التسامح، كل ذلك جعل الشعوب العربية تضرب أخماساً بأسداس وتبحث عن لقمة العيش والأمن والاستقرار أولاً وأخيراً، مقابل استئثار هؤلاء بالسلطة ووفق هذه الاستراتيجية الملعونة، تم الخضوع باستثناء جزئي لبعض دول النفط التي خصصت منتجاتها من النفط للبناء والهدم وحماية السلطان مع احتفاظ العم سام بنصيب الأسد!!

■ وها هي الأيام تثبت أن قيادات التسلط الجاهلة من أبناء جلدتنا تخر صريعة واحدة تلو الأخرى موتاً أو قتلاً أو فراراً أو سجناً مدى الحياة بحكم قضائي ويسدل الستار بنهاية مأساوية نتيجة مرض «الأنا» والبطانة السيئة، فبعد أن ضاقت الشعوب وتضررت جوعاً ورعباً هبت إلى ميادين الثورة في معظم الأقطار العربية انتقاماً وتصحيحاً للمسار رغم ما شاب هذه الثورات من أخطاء وتجاوزات وتشويه، أو وفقاً للتعبئة الثورية الشديدة الانفجار نتيجة للظلم بقصد وبدون قصد، وأحياناً لتصفية حسابات سياسية قديمة ومحاكمة الأنظمة الحاكمة إفشال هذه الثورات، إضافة إلى العامل الخارجي السيئ إقليمياً ودولياً الذي لا يهمه إلا اللعب على كل الحبال وفقاً لمصالحه حتى لو أدى ذلك إلى حرب أهلية أو احتراق الوطن العربي، ومع ذلك تظل دول النفط غير آمنة وغير بعيدة عن شرر هذه الثورات وامتداد اللهب إليها كونها أقرب من حبل الوريد وأضعف من بيوت العنكبوت في لعبة الأمم غير الأخلاقية، فعدم إثارة دول الجوار أياً كانت الوسيلة إعلامية أو غير إعلامية وعدم التحريض ضد الآخرين هو بداية أمنها واستقرارها وسلامتها.

■ محاكمة القرن للرئيس السابق محمد حسني مبارك ونجليه ووزير داخليته حبيب العادلي يوم السبت الماضي كانت بمثابة صاعقة ومشهداً مروعاً للرئيس وأبنائه ومحبيه، وللزعماء والملوك العرب، وانتصاراً للشهداء الذين قتلوا على أيادي رجال القبضة الأمنية الحديدية، فالمشهد مروع ومحزن بكل ما تحمله الكلمة، وبقدر الصعود يكون الهبوط، فحلت محل الصورة الأولى لمبارك أيام عزه وجبروته وعنفوانه صورة مهتزة مكسورة الأجناح، وصار موكب الرئيس إلى المحكمة غير موكبه إلى واشنطن والسعودية والقدس، وغابت مظاهر الزعامة والتصفيق بعد أن كان في قمة السلطة، وانتصر الشعب المصري بعد أن حكمت المحكمة عليه ووزير داخليته بالسجن مدى الحياة، رغم الاعتراض للبعض والمطالبة بالقصاص، وترحيب البعض بالحكم وامتعاض آخرين، فسبحان الذي يعز من يشاء ويذل من يشاء وينزع الملك ممن يشاء.. فهل نعتبر؟!

Shawish 22@Gmail.com

الدراجات النارية

أ.د عزيز ثابت سعيد

أضحت الدراجات النارية ظاهرة مؤرقة ومخيفة في المدن وخصوصاً في شوارع العاصمة، ولابد من الاعتراف، بادئ ذي بدء، أنها وسيلة كسب لشريحة من العاطلين عن العمل، وما أكثرهم في بلادنا هذه الأيام وقبل هذه الأيام، وثانياً هي وسيلة رخيصة للمواصلات، فهي أغلى قليلاً من الدبابات(جمع دباب) وأرخص من (التكاسي) وربما لها مزايا أخرى لكن – والحق يقال – ضرها أكبر من نفعها، وأنا على ثقة أن القارئ الكريم يشاطرني الرأي ويستطيع أن يعدد الكثير من المساوئ التي باتت تنكد عيشنا، المنكد أصلا جراء منغصات كثيرة في حياتنا اليومية. فهي وسيلة مزعجة بما تصدره من أصوات تفوق أصوات السيارات الكبيرة ، وهذه المسألة تسمع جلياً عند صعود الدراجة شارعاً مرتفعاً كشارع 26 سبتمبر في تعز أو الشوارع المؤدية إلى شيراتون، سعوان وغيرها من شوارع صنعاء، ويزداد وقع هذا الضجيج عند هدأة الليل والناس قد خلدوا إلى النوم، وهناك دراجات لا تكتفي بمنبهاتها وضجيجها، بل تجدها وقد زودت بمكبرات أصوات مزعجة ومنفرة تستخدم كمنبهات (هون) وكوسيلة لإسماع الشارع ما يفسد ذائقة المارة من الأغاني الغريبة العجيبة .

أما الثانية وهي أدهى من الأولى فهي الطريقة التي يقود بها سائقو الدراجات النارية في الشوارع المزدحمة، فكم نشاهد دراجات تناور وتحاول التجاوز بطريقة تسبب الحوادث ، وقد ترى سائق دراجة وعلى ظهرها 3 السائق وراكبان، بل هناك مناظر أصبحت وسيلة للتندر على شبكات الانترنت تظهر دراجات نارية يمنية وعليها خمسة أشخاص، لا تدري أي سحر استخدم قائدها حتى يحشر أو يرص أربعة أشخاص خلفه ومع هذا فقد تراه يقود الدراجة بتهور وعليك وعلى غيرك من السائقين أن تعطيه الطريق فهو يسابق ويدخل بين السيارات والشاحنات ، وقد يجد نفسه أمام شاحنة تشحنه ومن خلفه إلى القبر.

وهنا لا بد أن أعترف أن النصيحة التي تعطى لمن كان خارج اليمن مثلي هي "انتبه الموتورات" ، " الموتورات المشكلة الأولى في الطرقات"، كيف لا والجزء الأول من الكلمة هو "الموت" أليس اسمها الموت (رات)؟

أما المشكلة الثالثة فهي أقسى وأنكأ من سابقتيها؛ فقد احترف بعض سائقي الدراجات الجريمة ، والعياذ بالله فكم سمعنا قصصاً لسائقي دراجات يخطفون حقائب نساء في الطرقات ونادراً ما يُلحق بالجاني لأنه، كما أسلفنا، يتداخل مع السيارات وقد يتسبب في كوارث وهو في طريق الهروب .

جاءني صديقي وزميلي الدكتور عبدالوهاب المقالح حاملاً نصف حقيبة حاسوبه قائلاً إنه بينما كان يسير في الطريق إذ براكب دراجة يخطف الحقيبة من على كتفه، وبما أن صديقنا من هواة اليوجا (رياضة التحكم في النفس) بل ومن الأساتذة في هذه الرياضة، فقد استطاع أن يقاوم الخطفة رغم فجائتها لدرجة شطرت الحقيبة نصفين، وفرت الدراجة مكتفية بنصف الحقيبة، ومن حسن حظ الزميل العزيز أن حاسوبه (جهاز الكمبيوتر المحمول) لم يكن في الحقيبة في ذلك اليوم ولم يكن في ثناياها سوى كتب ونظاره..

وهناك قصص أخرى شخوصها جن الدراجات النارية والمارة من الآمنين والآمنات، وبعض هذه القصص مُفزع، وكأنك وأنت تستمع إليها تشاهد فلماً مُثل في شوارع مدينة جاكسون فيل أو ميامي فلوريدا في الولايات المتحدة حيث تعمل الدراجات النارية جرائم يعلمها كل من عاش في تلك المدن، ومن المضحك المبكي أن بعض هذه القصص لا يخلو من طرافة، فهذه قصة يرويها زميل يقول: بينما كان أحد المارة يمشي من أمام بنك بأمان الله وفي يده كيس، إذا بدراجة كانت متربصة على مقربة من البنك تنطلق بسرعة البرق وتخطف الكيس وبسرعة البرق أيضاً تغيب في الزحام، وما كان من صاحبنا المسكين إلا أن ركض بعدها وهو يصيح "هي دجي، هي دجي ــــ والله إنها غدا العيال" !

أمر الدراجات النارية قد استفحل، وأصبح ظاهرة ويخشى من أن تدخل منعطفات أسوأ مما ذكرنا، وعليه فعلى الجهات المختصة التوقف عندها وإعادة النظر في مسألة السماح والترخيص لها.

التجربة التركية ومحاولة استنساخها

د. فؤاد عبدالوهاب الشامي

■ ليس من السهل استنساخ تجربة ما وتطبيقها في مكان آخر فلكل تجربة خصوصياتها وظروفها والتجربة التركية المتمثلة بالانجازات السياسية والإصلاحات الاقتصادية التي حققها حزب العدالة والتنمية والتي جعل من خلالها تركيا مثلا تسعى معظم الأحزاب في الدول العربية إلى الاقتداء به خاصة بعد أن نجح في المواءمة بين معالجة أوضاع بلاده الصعبة وتقديم نفسه كحزب ليبرالي جاء من بيئة إسلامية يحكم بلد الغالبية العظمى من سكانه مسلمين إضافة إلى نجاحه في بناء علاقة متميزة مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية وقد منحت هذه التجربة المواطن العربي الأمل في إمكانية إصلاح الأوضاع السيئة التي يعيشها ونتيجة لذلك ظهرت أحزاب عربية قدمت نفسها لشعوبها على أنها سوف تسير على خطى حزب العدالة والتنمية التركي وستعمل على نقل تجربته إلى بلدانها تارة من خلال حمل نفس الاسم وتارة أخرى من خلال تبني بعض الشعارات التي رفعها الحزب التركي. ولا أظن أن هذه الأحزاب سوف تحقق نجاحا يذكر لأن الاسم أو الشعار لا يعني شيئاً إذا لم يقترن بالفعل الصادق والواقعي في ظل ظروف ومناخ يساعد على النجاح كما ان زمن الأحزاب الايدولوجية التي يمكن أن تستنسخ في دول عديدة قد ولى.

لقد تجاوزت معظم الشعوب العربية مرحلة العاطفة في التعامل مع قضايا الوطن بعد خروج المستعمر وسقوط معظم الديكتاتوريات وأصبحت تلك الشعوب تعيش مرحلة جديدة عنوانها العمل على تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية تضمن لها عيشاً كريماً ومواطنة متساوية في ظل حكم مدني يتساوى فيه الجميع في الحقوق والواجبات، ولهذا تنافست القوى السياسية في الدول العربية على تحقيق تلك المطالب ولكنها لم تحقق أي نجاح يذكر في هذا المجال نتيجة لعدم اكتمال التجارب الديمقراطية في بلداننا وعدم توفر الظروف المناسبة لذلك وبعد أن هبت رياح التغيير في المنطقة وانهيار عدد من الأنظمة العربية نتيجة لذلك بدأت تتشكل قوى سياسية جديدة ترفع شعار تحقيق أهداف التغيير لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة ومعظم تلك الأحزاب تضع نصب عينيها تجربة حزب العدالة والتنمية التركي والنجاحات التي حققها بقيادة الثنائي (اردوغان +جول) في تحويل تركيا من دولة تعاني صعوبات عديدة إلى دولة حققت نجاحات كبيرة في مختلف الجوانب وخاصة في المجال السياسي والاقتصادي وأصبحت تحظى بمكانة كبيرة بين القوى الإقليمية والدولية خلال فترة زمنية قياسية لا تتجاوز سنوات معدودة، وباختصار فان حزب العدالة والتنمية نجح في تحقيق الأهداف التي سعى إلى تحقيقها بأياد نظيفة وبالأدوات المتاحة وبوعي كامل باحتياجات البلاد وفي ظل ظروف مناسبة داخلية وخارجية وهنا تكمن الصعوبة في استنساخ هذه التجربة في بلد آخر.

إن صعوبة استنساخ التجربة التركية لا يعني عدم الاستفادة منها لأن الجميع متفق على أن النتائج التي حققتها هذه التجربة لشعبها هي أقصى ما يتمناها أي حزب في الوطن العربي ولكن لا يمكن الاستفادة منه إلا من خلال قيام السياسيين والباحثين والمتخصصين بدراسة هذه التجربة دراسة فاحصة ودقيقة بغرض فهم الظروف التي واكبت نشأة حزب العدالة والتنمية ومعرفة كيف تعامل مع الصعوبات و المشاكل التي واجهته عند وصوله إلى الحكم وكيف نجح في تجاوز تلك الظروف وتمكنه من إقناع الناخبين لمنحه أصواتهم مرات متتالية.

وسوف نحاول أن نستعرض أهم المحطات التي مرت بها التجربة التركية حتى وصلت إلى ماهي عليه الآن وذلك حتى نتمكن من الاستفادة منها بقدر الإمكان ومن خلال متابعة هذه التجربة نجد أن حزب العدالة والتنمية لم يأت من فراغ ولكنه ظهر من رحم تجربة عريقة في مجال الديمقراطية بدأت في عهد الدولة العثمانية وتعمقت في العهد الجمهوري، ورغم أن بدايتها كانت تشبه بعض التجارب العربية مع الفارق الزمني لعمر هذه التجربة وكانت البداية الحقيقة للتجربة التركية عندما سمح مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال اتاتورك في ثلاثينيات القرن الماضي بالتعددية الحزبية وفي أول انتخابات حرة كاد حزب الشعب الجمهوري الذي يرأسه اتاتورك أن يفقد الأغلبية أمام حزب الحرية فاضطر لاستخدام قوة الدولة حتى يتمكن حزبه من تحقيق النجاح الذي يمكنه من إعادة السيطرة على مقاعد البرلمان وعندما جاء إليه قادة حزبه ليبلغوه بالنجاح الذي حققه الحزب في تلك الانتخابات تبسم وقال لهم «الشكر لرؤساء الأقاليم الذين بذلوا جهودا كبيرة للوصول إلى هذا النجاح» وذلك بعد أن كان قد طلب منهم التدخل بشتى الوسائل لمنع الحزب المنافس من الحصول على أصوات كافية تسمح له بمنافسة الحزب الحاكم فاضطر حزب الحرية إلى حل نفسه وبذلك عادت تركيا إلى حكم الحزب الواحد واستمر حزب الشعب الجمهوري بقيادة الحياة السياسية منفردا حتى عام ١٩٤٦م عندما تم السماح بالتعددية الحزبية مرة أخرى وخلال سنوات معدودة نجح الحزب الديمقراطي في إقصاء حزب الشعب الجمهوري الذي كان يرأسه آنذاك عصمت اينونو من السلطة بعد أن تمكن من الحصول على الأغلبية في انتخابات ١٩٥٠م.

ومن ذلك الحين استمرت التجربة التركية في التطور رغم النكسات التي كانت تتعرض لها بسبب الانقلابات العسكرية التي كانت تسفر عن إجراءات تعسفية في حق الأحزاب بمختلف اتجاهاتها من خلال حلها وسجن قادتها ولكن مع الزمن أصيبت هذه التجربة بالتجمد وعدم القدرة على مواجهة مشاكل البلاد بسبب إعادة استنساخ الأحزاب عقب كل انقلاب أو عند إغلاق الحزب ولم يقتصر الاستنساخ على الأفكار ولكن شمل أيضا قيادة تلك الأحزاب ولذلك كان رئيس الحزب يستمر في قيادة حزبه حتى يموت أو يفقد القدرة على العمل مثل بولنت اجاويد ونجم الدين اربكان وسليمان ديمرل وغيرهم مع وجود بعض الاستثناءات البسيطة مما جعل هؤلاء القادة يعتمدون في قياداتهم لأحزابهم على إرثهم التاريخي وليس على قدراتهم على معالجة مشاكل البلاد التي كانت تتعقد مع مرور الزمن ومما زاد الأمر سوءاً لجوء قادة الأحزاب إلى معيار الولاء عند اختيار مساعديهم وممثلي الحزب في الانتخابات وعدم الأخذ بمعيار الكفاءة.

ونتيجة لعدم التجديد في الأفكار والأشخاص أصبح من الضروري ظهور أحزاب جديدة تحمل رؤية واضحة لحل مشاكل البلاد في ظل قيادات شابة مؤهلة ونظيفة وفي ظل هذه الظروف نشأ حزب العدالة والتنمية قادما من الجناح المعتدل في حزب الفضيلة (حزب الرفاه سابقا) ذوي الاتجاه الإسلامي ومن الأجنحة المحافظة لأحزاب يمين الوسط وهي حزب الطريق القويم وحزب الوطن الأم وأحزاب أخرى، مستفيدا من تجارب تلك الأحزاب التي تعتبر امتدادا للأحزاب اليمينية المعتدلة في تركيا ابتدأ من الحزب الديمقراطي الذي تأسس عام١٩٤٦م برئاسة عدنان مندريس وحزب العدالة الذي تأسس عام١٩٦٠م برئاسة راغب غومشبالا مرورا بالتجربة التي قادها تورجوت اوزال أثناء قيادته لحزب الوطن الأم١٩٨٣-١٩٨٩م ووصولا إلى النجاحات التي حققها حزب الرفاه بقيادة نجم الدين أربكان وأهمها نجاح الحزب في الوصول إلى رئاسة الحكومة عام ١٩٩٦م وقبل ذلك اكتساحه للانتخابات المحلية عام ١٩٩٤م بعد أن سيطر على عدد كبير من المجالس البلدية في الولايات والمدن التركية وخلال هذه التجربة أثبت كوادر الحزب قدراتهم على إدارة تلك المجالس من خلال معالجة مشاكلها المزمنة بالرغم من العراقيل التي كانت توضع أمامهم من قبل الجيش والأحزاب الأخرى وكانت هذه التجربة فرصة لظهور جيل من الشباب يملك القدرة والكفاءة على الانخراط في العمل السياسي بعد أن كان قد اثبت ذلك على الصعيد المحلي (الخدمي) من خلال استيعابهم لمطالب الناخبين والعمل على تحقيقها بالوسائل المتاحة وبنجاح فاق التوقع وذلك بالاستعانة بأصحاب الخبرة والتخصص في مختلف مجالات الخدمة المحلية، ونظراً لأن العمل في المجالس البلدية يتيح الفرصة للاقتراب من المواطن بصورة مباشرة فقد نجح هؤلاء في اكتساب ثقة المواطنين التي ساعدتهم في الانتخابات التي دخلها حزب العدالة والتنمية بعد ذلك .

وبعد النجاح الذي حققه جيل الشباب في إدارة المجالس البلدية وجد صعوبة في الاستفادة منها لتحقيق اختراق في المجال السياسي في الانتخابات البرلمانية القادمة في ظل الثوابت التي كانت تتبناها القيادة التاريخية لحزب الفضيلة (الرفاه سابقا) ولهذا فقد اتفق جيل الشباب على أن تحقيق ما يطمحون إليه في الجانب السياسي يفرض عليهم الاتجاه نحو إيجاد إطار حزبي جديد يعملون من خلاله فتم التشاور والاتفاق مع جناح المحافظين في أحزاب يمين الوسط على تكوين حزب جديد يتم من خلاله الانخراط في العمل السياسي وقد تصدرت لقيادة هذا الحزب الكوادر الشابة التي كانت تسيطر على المجالس البلدية مستفيدة من التجربة التي خاضتها في إدارة تلك المجالس والتي مكنتها من استيعاب أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية مما سهل عليها تكوين رؤية واقعية لإيجاد حلول مناسبة للمشاكل والصعوبات التي تعاني منها تركيا بما لا يتعارض مع القوانين والأنظمة المعمول بها، ومن أهم ما شجعهم على تكوين حزب جديد: جمود النخبة السياسية في البلاد وتلوثها بالفساد الذي كان قد تجاوز الحد المعقول وعدم قدرة القوى السياسية على إفراز قيادات جديدة تقدم روئ واقعية لمعالجة المشاكل التي تعاني منها تركيا.

وكان إنشاء حزب العدالة والتنمية يعتبر تجربة تركية خاصة تجمع بين الأفكار الحديثة والخلفية الإسلامية معتمدة على ما يلي :

- الدستور والقوانين والأنظمة السارية في تركيا.
- الواقع الذي تعيشه البلاد.
- الإرث التاريخي والسياسي لتركيا.
- المتطلبات الإقليمية والدولية.
- الخلفية الإسلامية التي قدم منها قادة الحزب .
- النجاحات والإخفاقات التي حققتها الحركات الإسلامية في مختلف أنحاء العالم.

تعتبر هذه الأسس من وجهة نظري هي أهم ما تم الاعتماد عليه أثناء مراحل تكوين الحزب لمواجهة واقع البلاد الذي كان في حاجة إلى إصلاحات عميقة وجذرية وباعتماد الحزب على الأسس المذكورة نجح في تقديم برنامج واقعي يحمل أفكار جديدة لتلبية احتياجات البلاد حاز على ثقة الناخبين فمنحوه أصواتهم وكان حزب العدالة آهلاً لهذه الثقة بعد أن نجح في تطبيق برنامجه وحول تركيا من دولة تثقل كاهلها المشاكل المزمنة إلى دولة حققت نجاحات باهرة في مختلف المجالات مما شجع الناخب على منحه ثقته مرات أخرى.

ولهذا فإن القدرة على إيجاد تجربة مماثلة لما حدث في تركيا تحتاج إلى توفير ظروف مناسبة وأهمها: وجود أحزاب وطنية تضع مصلحة البلاد نصب عينها ويقودها أشخاص متميزون يعرفون بنظافة اليد والإخلاص في العمل وحب الوطن كما تتوفر فيهم القدرة على القيادة والكفاءة في العمل والخبرة العلمية والعملية التي تمكنهم من وضع الحلول للمشاكل التي يعاني منها المواطن وتعرقل تطور الوطن من خلال تقديم برامج واقعية قابلة للتنفيذ حتى تحوز على قبول الناخب فالالتزام بما سبق يساهم في بناء الثقة بين المواطن وقيادة الحزب باعتبار الثقة المتبادلة هي حجر الزاوية في أي عمل عظيم يخدم الوطن وأبناءَه فعندما نعرف أين نقف ومن يقود المسيرة وما هي المتطلبات الملحة وكيف نحققها ونوفر للشعب ما يصبو إليه نستطيع أن نحدد الهدف الذي يجب أن نعمل على تحقيقه والطريق الذي نسير فيه للوصول إلى ذلك الهدف.

فيسبوكيات

facebook

التضحية من طرف

محمد المقالح

سر الثورات العربية المعاصرة هي سلميتها وشعبيتها وتنازل الثوار عن حق الدفاع عن النفس والقبول بمبدأ التضحية من طرف واحد.... إنها التضحية مقابل الثأر.. لكن الجماعة واعلامهم وقلة الوعي لدى البعض قلب المعاني رأسا على عقب فأصبحت الثورة لا تعني السلمية بل الجريمة والفضاعات التي ترتكب ضد الإنسانية..... والفئوية الحزبية العصبوية الضيقة بدلا من الشعبية «فئات الشعب المختلفة»..... والثأر والانتقام بدلا من التضحية والفداء

لا أحب المتطفلين

نعمان قائد

أوافق العلماء بضرورة وقف نزيف الدم، ولكن ليس في أماكن محددة يختارونها على هواهم، بل ف ي كل الوطن، وأكرر مطالبتي لهم بسرعة التحرك إلى مواقع القتل القتال لإقناع الأطراف المتناحرة بالتوقف فورا، والدخول في حوار يفضي إلى سلم دائم، وتعايش مستمر، ولا أوافق (الأفاضل) أبدا في أن يكونوا أو يفرضوا أنفسهم مرجعية أو جهة رقابية على تسيير شؤون دنيانا، وممارسة حياتنا اليومية الطبيعية، وبما لا يغضب الله، ولا يضر الآخرين، وكلنا مسلمون، والدين النصيحة، وحسن التعامل مع الناس، وعدم التعالي عليهم، تحت أي صفة كانت، من أولويات الإيمان الصحيح بالعقيدة السمحاء، وهذا ما تعلمته وفهمته واستوعبته منذ الطفولة، وبناء عليه، لا أحب المتطفلين!